

«الإثمار القابضة» تحقق 11.34 مليون دولار صافي أرباح خلال الأشهر التسعة الأولى

كما قال عبد الرحيم « إن النتائج المالية للبنك تضمنت انخفاض الدخل التشغيلي بنسبة 4.7 في المائة، حيث بلغ 62.79 مليون دينار بحريني لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 مقابل 65.87 مليون دينار بحريني سجل في الفترة نفسها من العام الماضي. ويتضمن ذلك ارتفاع الدخل التشغيلي لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 بنسبة 2.4 في المائة والذي بلغ 20.59 مليون دينار بحريني مقابل 20.11 مليون دينار بحريني سجل في الفترة نفسها من العام الماضي.» وأوضح عبد الرحيم قائلا «لقد ظلت الميزانية العمومية لبنك الإثمار مستقرة مع إجمالي أصول بلغت 3.02 مليار دينار بحريني كما في 30 سبتمبر 2018 مقابل 3.24 مليار دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2017. وفي الوقت ذاته، وعلى الرغم من ظروف السوق، فإن حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية للفترة قد بلغت 1.01 مليار دينار بحريني كما في 30 سبتمبر 2018 مقابل 1.06 مليار دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2017. وقد انخفض إجمالي حقوق الملكية بنسبة 37.8 في المائة ليصل إلى 96.14 مليون دينار بحريني كما في 30 سبتمبر 2018 مقابل 154.60 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2017. وذلك نتيجة لآثار المترتبة على تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 30 عن فترة سابقة.»

دينار بحريني، أي انخفاض بنسبة 9.9 في المائة مقارنة بصافي ربح بلغ 1.73 مليون دينار بحريني سجلت في الفترة نفسها من عام 2017.» كما قال عبد الرحيم «إن النتائج المالية لبنك الإثمار قد تضمنت تحقيق صافي ربح بلغ 1.15 مليون دينار بحريني لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018، أي انخفاض بنسبة 18.3 في المائة مقارنة بصافي ربح بلغ 1.41 مليون دينار بحريني لفترة نفسها من عام 2017. وكان صافي الربح الخاص بمساهمي البنك خلال فترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 قد بلغ 0.19 مليون دينار بحريني، أي انخفاض بنسبة 0.5 في المائة مقارنة بصافي ربح بلغ 0.19 مليون دينار بحريني سجلت في الفترة نفسها من عام 2017.» واستطرد عبد الرحيم بالقول «إن الدخل الأساسي وأصل نموه عام 2018، حيث ارتفع حصة المجموعة من دخل حسابات الاستثمارات المملوكة للبنك إلى 20.86 مليون دينار بحريني لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018، أي زيادة نسبتها 6.6 في المائة مقابل 19.56 مليون دينار بحريني سجلت في الفترة نفسها من العام الماضي. وقد ارتفع أيضا الدخل من حافظة المزاولة والتحويلات الأخرى ليصل إلى 50.11 مليون دينار بحريني، زيادة بنسبة 7.9 في المائة مقابل 46.45 مليون دينار بحريني سجلت في الفترة نفسها من العام الماضي. وتعكس هذه الزيادات نمو ثقة العملاء في البنك.»



الأمر عبد الرحمن

الموجودات والخسائر الائتمانية والائتمانات ذات المخاطر العالية» الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). وقال عبد الرحيم: «إن النتائج المالية لبنك الإثمار قد تضمنت تحقيق صافي ربح بلغ 4.76 مليون دينار بحريني لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018، أي انخفاض بنسبة 17.8 في المائة مقارنة بصافي ربح بلغ 5.79 مليون دينار بحريني لفترة نفسها من عام 2017. وكان صافي الربح الخاص بمساهمي البنك خلال فترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 قد بلغ 1.56 مليون

للمائة يصل إلى 211.47 مليون دولار أمريكي مقابل 181.08 مليون دولار أمريكي سجل في الفترة نفسها من العام الماضي. ويتضمن ذلك إيرادات تشغيلية بلغت 62.79 مليون دولار أمريكي لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018، أي زيادة نسبتها 16.6 في المائة مقارنة بمبلغ 53.87 مليون دولار أمريكي نفس الفترة من العام الماضي.» ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة الإثمار القابضة، والرئيس التنفيذي لبنك الإثمار القابضة، أحمد عبد الرحيم بأن الأداء المالي لكل من الشركة والبنك يؤكد على أن الجهود المبذولة لتحقيق التحول في المجموعة تؤدي



أحمد عبد الرحيم

أمريكي سجلت في الفترة نفسها من العام الماضي. ويتضمن ذلك إيرادات بلغت 109.09 مليون دولار أمريكي لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018، أي زيادة نسبتها 15.7 بالمائة مقارنة بـ 94.27 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة من العام الماضي. ويعود ذلك في الأساس إلى حصتنا المرتفعة من الأرباح بعد خصم الضرائب من الشركات التابعة الناتجة عن إعادة تصنيف أصل معين ضمن المجموعة محققاً به لغرض البيع إلى شركة زيملة خلال هذه الفترة. ونتيجة لذلك، ارتفع الدخل التشغيلي خلال فترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 بنسبة 16.8 في

العام 2018. أما عائد السهم لفترة التسعة اشهر، فقد ارتفع إلى 0.09 سنتات أمريكية مقابل سالب 0.93 سنتات أمريكية لفترة نفسها من عام 2017. كما تضمنت النتائج صافي ربح بلغ 0.51 مليون دولار أمريكي لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بصافي خسارة بلغ 14.66 مليون دولار أمريكي لفترة نفسها من عام 2017. وكان صافي الخسارة الخاص بالمساهمين لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 قد بلغ 2.12 مليون دولار أمريكي مقارنة بصافي خسارة بلغ 17.80 مليون دولار أمريكي سجلت في الفترة نفسها من عام 2017. أما عائد السهم لفترة التسعة اشهر، فقد ارتفع إلى سالب 0.07 سنتات أمريكية مقابل سالب 0.61 سنتات أمريكية لفترة نفسها من عام 2017. وتعلقاً على هذه النتائج قال الأمر عمرو الفيصل: «بالإضافة عن نفسي ونياية عن مجلس إدارة شركة الإثمار القابضة، يطيب لي أن أعلن بأن النتائج المالية لعام 2018 تواصل التأكيد على التحول في أدائها المالي. إن هذا الإنجاز، وهو يعد ذو أهمية كبيرة نظراً لظروف السوق الصعبة التي يشهدها عام 2018، خير دليل على قوة الأعمال المصرفية الأساسية للمجموعة.» وأضاف «إن النتائج تظهر بأن إجمالي الإيرادات للتسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 قد ارتفعت إلى 334.52 مليون دولار أمريكي، أي زيادة بنسبة 10.6 في المائة مقابل 302.34 مليون دولار

أعلنت كل من شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.، المؤسسة المالية التي تتخذ من البحرين مقراً لها، وشركتها التابعة والملوكة لها بالكامل، بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة)، بنك التزينة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، عن نتائجهما المالية للربع الثالث من عام 2018، حيث حقق كل منهما أرباحاً. صرح بذلك رئيس مجلس إدارة شركة الإثمار القابضة، ورئيس مجلس إدارة بنك الإثمار أيضاً، الأمير عمرو الفيصل في أعقاب مراجعة وموافقة كلا مجلسي الإدارة على النتائج المالية الموحدة لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018. وقد سجلت شركة الإثمار القابضة صافي ربح بلغ 11.34 مليون دولار أمريكي لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 مقارنة بصافي خسارة بلغت 16.25 مليون دولار أمريكي لفترة نفسها من عام 2017. وكان صافي الربح الخاص بالمساهمين لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 قد بلغ 2.73 مليون دولار أمريكي مقارنة بصافي خسارة بلغت 27.04 مليون دولار أمريكي سجلت في الفترة نفسها من عام 2017. وتعود الزيادة في صافي الربح بشكل أساسي إلى ارتفاع مخصصات البيوت في القيمة في الفترة السابقة للنتائج من إعادة تصنيف أصل معين ضمن المجموعة من شركة زيملة إلى أصل محققاً به لغرض البيع. وقد تم إعادة تصنيف هذا الأصل في المجموعة إلى شركة زيملة خلال

ضمن ثلاث شركات كويتية مشاركة في أكثر المعارض تأثيراً في العالم

GOFSCO «تستعرض خدماتها التكنولوجية وحلولها المبتكرة في معرض ومؤتمر «أديك 2018»



لجنة جمعية لوفد شركة GOFSCO، المشارك في المعرض

«GOFSCO». قائلاً: «نحن سعداء بمشاركتنا لسنة الثانية على التوالي في معرض ومؤتمر أبو ظبي الدولي للبترو «أديك»، والذي يعد إحدى أهم الفعاليات في قطاع النفط والغاز في العالم لهذا العام. ويوضح تواجدنا هنا إستراتيجيتنا الطموحة في التوسع في جميع أنحاء المنطقة وتعزيز الإمكانات في توفير حلول مبتكرة للشركات العاملة في قطاع النفط والغاز. مستقبل أكثر نجاحاً والشرق الأوسط. وبصفتنا شركة كويتية، فإننا نأخذ بتقديم حلول مصممة بذكاء لتلبية المواقف المعقدة التي يتعرض لها شركات النفط والغاز، وهذا امر حاسم على معرفي - رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة

الحدث ضمن أكبر وأهم الفعاليات العالمية في قطاع النفط والغاز حيث يجمع كبار الأخصائيين والشركات ورجال الأعمال المهتمين بقطاع النفط والغاز لتبادل المعرفة وتبادل الأفكار لمستقبل أكثر إشراقاً لقطاع الطاقة. وجاءت مشاركة GOFSCO في إطار إستراتيجيتنا للتوسع في إطار الإستراتيجية التي تهدف إلى توسيع نطاق الحلول التكنولوجية للتحول في الأعمال وتقديم الحلول الإقليمية. كما قامت الشركة بعرض مجموعة من الحلول والمنتجات التي تسهل وتساعده على تلبية متطلبات شركات النفط والغاز. وفي هذا الصدد، صرح المهندس/ حسام علي معرفي - رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة

أعلنت شركة خدمات حلول الغاز والنفط «GOFSCO»، واحدة من أكثر مقدمي الخدمات المتكاملة والمتخصصة في قطاع النفط والغاز البري والبحري في الكويت، عن مشاركتها في معرض ومؤتمر أبو ظبي الدولي للبترو «أديك 2018». وينعقد هذا الحدث في مركز أبو ظبي الوطني للمعارض خلال الفترة من 12 ولغاية 15 نوفمبر 2018، حيث يستضيف نخبة من خبراء النفط والغاز وكبار رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم. ويأتي معرض ومؤتمر أبو ظبي الدولي للبترو «أديك 2018» تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعد

ضمن أعمال الاجتماعات السنوية لمجالس المستقبل العالمية

خبراء: الإمارات قادرة على خلق رؤية اقتصادية مستقبلية

بدلاً من أن يكون حكرًا على مجموعة معينة، ما يسهم في تغيير نظرتنا إلى المستقبل، والاستثمار في مهارات الأشخاص. وقالت الدكتورة كريستين فان فليت، أستاذة علوم المواد والهندسة في مؤسسة مايكل وسونيا كيرنر الخيرية إن الأنماط الاستهلاكية المستقبلية ستتغير بشدة على التحولات الاقتصادية الجديدة، بحيث تعتمد على التقنيات التصنيعية الحديثة، أهمها الطباعة ثلاثية الأبعاد التي اعتمدتها الإمارات كاستراتيجية مستقبلية، موضحة أن هذه التقنية قد تسهم في إنشاء مراكز تجارية جديدة تركز على مستهلكين جدد يعملون وفق هذه الأنماط. وأوضحت أن المستهلكين يركزون في اختياراتهم على الاستفادة في التصنيع، بحيث يحصلون على منتجات متعددة من مورد واحد بحيث لا تؤثر سلباً على البيئة، ما يولد ثقة متبادلة بين المستهلكين والمُنتجين، وبناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

ومنظمة التجارة العالمية، لافتاً إلى ضرورة مواجهة هذه التحديات بشكل جماعي بهدف تسوية الخلافات بسلام، من خلال نماذج عالمية لصنع القرار، بحيث تسهم في حل التحديات الحالية كمستويات العناية الصحية، والمحافظة على البيئة. ومن جهته، أكد الدكتور سوميترا دوتا، أستاذ الإدارة وعميد كلية كورنيل أن دولة الإمارات نجحت في تبني أنظمة الابتكار الجديدة، ما يجعلها مركزاً عالمياً للريادة واستقطاب العقول، إذ نجحت في تبني مناهج تعليمية جديدة في تقنيات الـ «بلوك تشين» والسيارات الكهربائية، إضافة إلى التركيز على أنظمة الذكاء الاصطناعي. كما أنها سبقت في تعيين أول وزير للذكاء الاصطناعي، وهي العلامة التجارية التي تميزت بها الدولة، والتي لا بد أن تحافظ عليها والاحتفاء بنجاحها. وأضاف أن النظريات العالمية التي كانت تحكم الابتكار تغيرت جذرياً، بحيث أصبح مفهومها عاماً بإمكان الجميع المشاركة فيه،



جانب من الجلسة

المتعددة الأقطاب. وأكد أن التحديات الجائرة ودعم المنظمات العالمية الأساسية مثل الأمم المتحدة

تطوراً كبيراً في المعاهدات الدولية وعدد منظمات التجارة الدولية التي تسهم في تنظيم الاقتصادات العالمية في ظل التغييرات الجيوسياسية

وقال الدكتور توماس هيل، أستاذ السياسة العامة في كلية أوكسفورد، إن النمو المضطرب في التجارة العالمية فرض

في تبني معايير الاستدامة في التجارة، وخصوصاً أن مستهلكي المستقبل هم أكثر وعياً بضرورة بناء اقتصاد مستدام.

تطوير قوانين دولية موحدة لتنظيمها، بما فيها العوامل الجيوسياسية التي تؤثر بشكل مباشر على القرارات الاقتصادية، وتحديد أي يمكن التعامل مع التغييرات الرقمية الجديدة، مضيفة أن التحدي الثالث يكمن في وجود طرق تجارة جديدة في العالم، وأنه لا بد على الدول وضع خارطة طريق محددة لكل منها، مع التوقعات أن تكون طرق التجارة المستقبلية من خلال القطب الشمالي المنجم، لافتة إلى أن موقع الدولة يجعلها مركزاً إقليمياً للتجارة إذ تمر من خلالها طرق تجارة عالمية تسهم في تعزيز اقتصادها، في حين أن التحدي الأخير يكمن

أكد المتحدثون ضمن «الجلسات الاستراتيجية الخاصة»، التي عقدت ضمن أعمال الاجتماعات السنوية لمجالس المستقبل العالمية 2018، أن دولة الإمارات قادرة على قيادة التوجهات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وخلق رؤية مستقبلية للمضي قدماً بالتجارة الجديدة التي تعتمد على تقنيات وأنظمة جديدة. وخلال الجلسة، أكدت أرنشا غونزاليس، المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة أن دولة الإمارات تتمتع بنقاط قوى تميزها من ناحية استعدادها للمستقبل، إذ إنها استثمرت بشكل مباشر في المهارات والتعليم، والخدمات اللوجستية واستدامة اقتصادها ومواردها، إضافة إلى كونها تمتلك حكومة مرنة سبقت إلى تبني أفضل الممارسات الذكية، وهي علامة تجارية رائدة تملكها الإمارات فضلاً عن بقية الدول. وحددت أربعة تحديات تواجه مستقبل التجارة العالمية، والتي تتطلب